

أبرز نتائج وحصاد الإنجازات والمبادرات المالية للعام 2023: - دولة الإمارات جاءت في المركز الأول عالمياً في 4 مؤشرات دولية للتنافسية بالقطاع المالي. - التوقيع والمصادقة على 8 اتفاقيات دولية مع كوت ديفوار، و 112 اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار حتى عام 2023. 5 مليار درهم إجمالي قيمة الأصول الاتحادية حتى الربع الثالث من 2023. الإنجازات والمبادرات المالية لحكومة دولة الإمارات لعام 2023، التي تضمنت إصدار مجلس الوزراء عدداً من السياسات والمبادرات والقوانين والتشريعات واعتماد اتفاقيات دولية ضمن 151 قراراً ذا صلة بالقطاع المالي. شكلت السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تم تطبيقها في القطاع المالي على الصعيد الاتحادي داعماً قوياً لسائر القطاعات التنموية بالدولة، حلول دولة الإمارات في المركز الأول عالمياً في 4 مؤشرات دولية للتنافسية في القطاع المالي، وفي المركز الثالث في مؤشر إجمالي الدين الحكومي العام، ويعكس آفاق التطوير والتحديث المستمرين، وفق وثيقة المبادئ الاقتصادية لدولة الإمارات، وذلك من خلال إعداد التشريعات والقوانين والسياسات والأطر اللازمة لحماية استقرار كافة أنظمة الدولة المالية، وتمتعها بمعايير عالمية عالية في الكفاءة والأمان، من خلال التطوير والتحديث المستمرين لها، دولة الإمارات في المركز الأول عالمياً في 4 مؤشرات دولية للتنافسية والجهود المبذولة في هذا القطاع، في احتلال دولة الإمارات المركز الأول عالمياً في 4 مؤشرات دولية للتنافسية، حيث جاءت الدولة في المركز الأول عالمياً بمؤشر قلة التبذير في الإنفاق الحكومي ضمن تقرير مؤشر ازدهار في العام 2023، ضمن تقرير ذات المؤشر للعام نفسه، ضمن تقرير تنمية السياحة والسفر 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما جاءت الدولة في المركز الثالث عالمياً في مؤشر إجمالي الدين الحكومي العام، وتضمنت مخرجات القرارات التي اعتمدها مجلس الوزراء في القطاع المالي خلال العام 2023، إضافة إلى 8 اتفاقيات دولية، وشملت أهم المشاريع والمبادرات الوطنية التي قدمتها وزارة المالية لتعزيز المالية العامة في العام 2023، وتحديث استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية 2021-2023، وقواعد تكوين وإدارة الحساب الاحتياطي النقدي العام للحكومة الاتحادية، وإعادة هيكلة رسم حق الامتياز الاتحادي على شركات قطاع الاتصالات في الدولة، وتطوير سلاسل الإمداد والتطوير في الحكومة الاتحادية، واستمرت حكومة الإمارات في تعزيز تنافسية الدولة وترسيخ علاقاتها الدولية خلال العام 2023، حيث وقعت وصادقت خلاله على 8 اتفاقيات دولية مختلفة شملت 4 اتفاقيات دولية بشأن تشجيع وحماية الاستثمار مع كل من جمهورية كوت ديفوار، وجمهورية غويانا التعاونية، مع كل من جمهورية كوت ديفوار، وجمهورية غويانا التعاونية، و 112 اتفاقية دولية لتشجيع وحماية الاستثمار. ترسيخ الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع الدولي وتعمل وزارة المالية على الاستعدادات اللازمة لاستضافة الدولة للاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومنتدى الأعمال في عام 2026، لترسيخ مكانة الدولة كوجهة جاذبة ومستدامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونجحت حكومة الإمارات في قياس المركز المالي لها في 2023 من خلال تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "IPSAS"، حيث وصل إجمالي قيمة الأصول الاتحادية حتى الربع الثالث من العام إلى 481. كما استمرت الدولة في شراكاتها الاستراتيجية الفاعلة مع مؤسسات المجتمع الدولي،